أثار وسلبيات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

The Effects and Disadvantages of the Informal Economy in Algeria

أ.ميمونة داودي، جامعة ابن خلدون–تيارت (الجزائر)*

أ.عبد الحكيم بزاوية، المركز الجامعي أحمد زبانة– غليزان (الجزائر)**

تاريخ الإيداع: 02–04–2018 تاريخ القبول: 26–05–2018 تاريخ النشر: 15–07–2018

الملخص: هذه الدراسة عبارة عن محاولة لبيان أهمية حجم الاقتصاد الرسمي في الجزائر، وخطورة وسلبيات الاقتصاد غير الرسمي، فهذا النوع الأخير ينتشر بشكل أكبر في الدول التي ترتفع فيها معدلات البطالة والفقر وانعدام المساواة بين الجنسين، حيث يؤدي دورا مهما في توليد دخل الأفراد الذين لديهم ضعف في التعليم والمهارات والتكنولوجيا ورأس المال. تبحث هذه الدراسة في مدى توفير العمل اللائق للأفراد انطلاقا من حالة الجزائر. ولذلك أصبح هذا الموضوع يشكل اهتماما كبيرا للحكومات وتحدي كبير لها، وتعمل على التخفيف من أثاره ومحاولة الحد من انتشاره، والعمل على تحويل مؤسساته إلى مؤسسات رسمية تخضع للقانون وتصرح بأعمالها وبالتالي إدماجها في الاقتصاد الرسمي المنظم.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي، العمل اللائق.

Abstract: This study is an attempt to demonstrate the importance of the size of the formal economy in Algeria, the seriousness and disadvantages of the informal economy. This last type is more prevalent in countries with high rates of unemployment, poverty and gender inequality, whichit plays an important role in generating income for individuals who have a weak education, skills, technology and capital. This article examines the extent to which decent work is provided to individuals from the case of Algeria. Therefore, this issue is a great concern for governments and a major challenge for them, it works to mitigate its effects and to try to limit its spread and to transform its institutions into official institutions are subject to the law and declare its works, thus integrating them into the formal economy.

Keywords: formal economy, informal economy, decent work.

*الأستاذة ميمونة داودي، أستاذة مساعدة بجامعة ابن خلدون–تيارت، البريد الإلكتروني: mimouna.daoudi@univ–tiaret.dz

**الاستاذ عبد الحكيم بزاوية، أستاذ مساعد بالمركز الجامعي أحمد زبانة–غليزان، البريد الإلكتروني: bezzaouyaa@yahoo.fr

المقدمة

إن دول العالم عامة والدول النامية خاصة تعاني من ظاهرة معقدة تتجلى معانيها في الاقتصاد غير الرسمي والذي اخذ جانبا مهما من الدراسات في السنوات الأخيرة وقد اختلفت التسميات والمصطلحات لهذه الظاهرة نذكر بعضها: اقتصاد الخفي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الغير المنظم، الاقتصاد التحتي إلى غيرها من المصطلحات حيث اهتمت جل الدراسات بالتطرق إلى مختلف الأسباب والعوامل التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة وتوسعها والجهود المبذولة من طرف منظمة العمل الدولية للتحويل من الاقتصاد الغير منظم إلى الاقتصاد المنظم.

قد حاولنا من خلال هذا البحث الربط بين ظاهرة الاقتصاد غير منظم والاقتصاد المنظم من أجل معرفة العلاقة بينهما وما مدى تأثيره على الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية وكذا من الناحية الاجتماعية أو السياسية.

لمعالجة هذا الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:ما هي طبيعة العلاقة بين الاقتصاد رسمي والاقتصاد غير الرسمي؟

وتندرج ضمن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ماهو مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ومختلف تسمياته؟
- ماهي العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي؟
- ماهي أثار وسلبيات الاقتصاد غير الرسمي؟

للإجابة على الإشكالية وضعنا الفرضية الآتية:

يؤدي الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي إلى العديد من المزايا الايجابية للأفراد والمؤسسات والحكومات.

لدراسة هذا الموضوع والإحاطة بجميع جوانبه قسمناه إلى العناصر الآتية. أولا: ماهية الاقتصاد غير الرسمي. ثانيا:التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي والعمل اللائق. ثالثا: واقع التشغيل غير الرسمي بالجزائر.

تسعي هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد غير الرسمي.
- معرفة أهم الأسبابالتي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي.
- معرفة أهم السبل والسياسات المتعلقة بكيفية الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي في إطارالمعايير التي صادقت عليها أعضاء منظمة العمل الدولية.

1. ماهية الاقتصاد غير الرسمي

تشير الدراسات إلى أنّ ظهور الاقتصاد غير الرسمي ارتبط بظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على وجود الضرائب التي ظهرت بظهور الكيان السياسي المتحد والذي أصبح يعرف بالدولة أو البلد، فوجود الضرائب فرق بين أنواع الاقتصاد القائم آنذاك، ليتفرع عنه النشاط الاقتصادي إلى طريقين؛ طريق يصب في مصب شرعي فيدخل في حسابات الدولة وطريق يصب في مصب غير شرعي ولا يدخل بالتالي في حساباتها. سوف نقوم بذكر نشأة وأهم مفاهيم الاقتصاد غير رسمي في هذا العنصر كما يلي:

1.1 نشأة الاقتصاد غير الرسمي

عند تسليط الضوء على المجتمعات نجد أنها مرت بعدة مراحل ظهر فيها الاقتصاد غير الرسمي بطريقة عفوية فمثلا في المجتمعات البدائية كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم العادية وكانوا غير مجبرين على التصريح بمعاملاتهم التي يقومون بها وهذا راجع لعدم وجود نظام يسير وينظم هذه المعاملات

بين الأفراد والدولة وبالتالي يمكن القول أن النشاط الاقتصادي بدأ بطريقة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي.

ومع زيادة احتياجات الأفراد وكثرة المعاملات وزيادة الاضطرابات فيما بينهم كان ولابد من وجود طرف أخر من اجل تسيير هذه المعاملات وبالتالي ظهور الدولة كمسير اقتصادي من اجل حل هذه المشاكل مقابل جزء من مدا خيل الأفراد لتغطية التسيير وبالتالي ظهر ما يسمى بالاقتصاد الرسمي، ولكن مع زيادة نفقات الدولة في التسيير ودورها الفعال في التنظيم زادت من فرض الضرائب والرسوم وفوائد على أرباح الأفراد مقابل الخدمات المقدمة وبسب الهدف الرئيسي للأفراد الذي هو تعظيم الربح مقابل النشاطات الاقتصادية والتجارية وبسبب العراقيل الموجودة في نظام تسيير الدولة في نظرهم هو تقليل هامش الربح وبالتالي اضطرارهم إلى إتباع أسلوب غير رسمي وسري في المعاملات وهنا ظهر ما يعرف بالاقتصاد غير رسمي وتجسد خلال دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل "BIT" في كينيا سنة 1972 ولكن الأصل في الظهور كان من طرف الاقتصادي "Keith Hart" خلال ندوة كان موضوعها حول البطالة في مدن إفريقيا في سنة 1971 بالإضافة إلى مقالة حول الدخل الغير رسمي ومن خلال النتائج التي خلص إليها المكتب وجود فقراء يعملون في نشاطات غير مصرح بهاو أطلق عليها القطاع غير رسمي وأصبح أكثر تدولا بعدما أعطاه المكتب الصيغة الرسمية.

الشكل (1): ملخص لمراحل نشأة الاقتصاد غير الرسمي

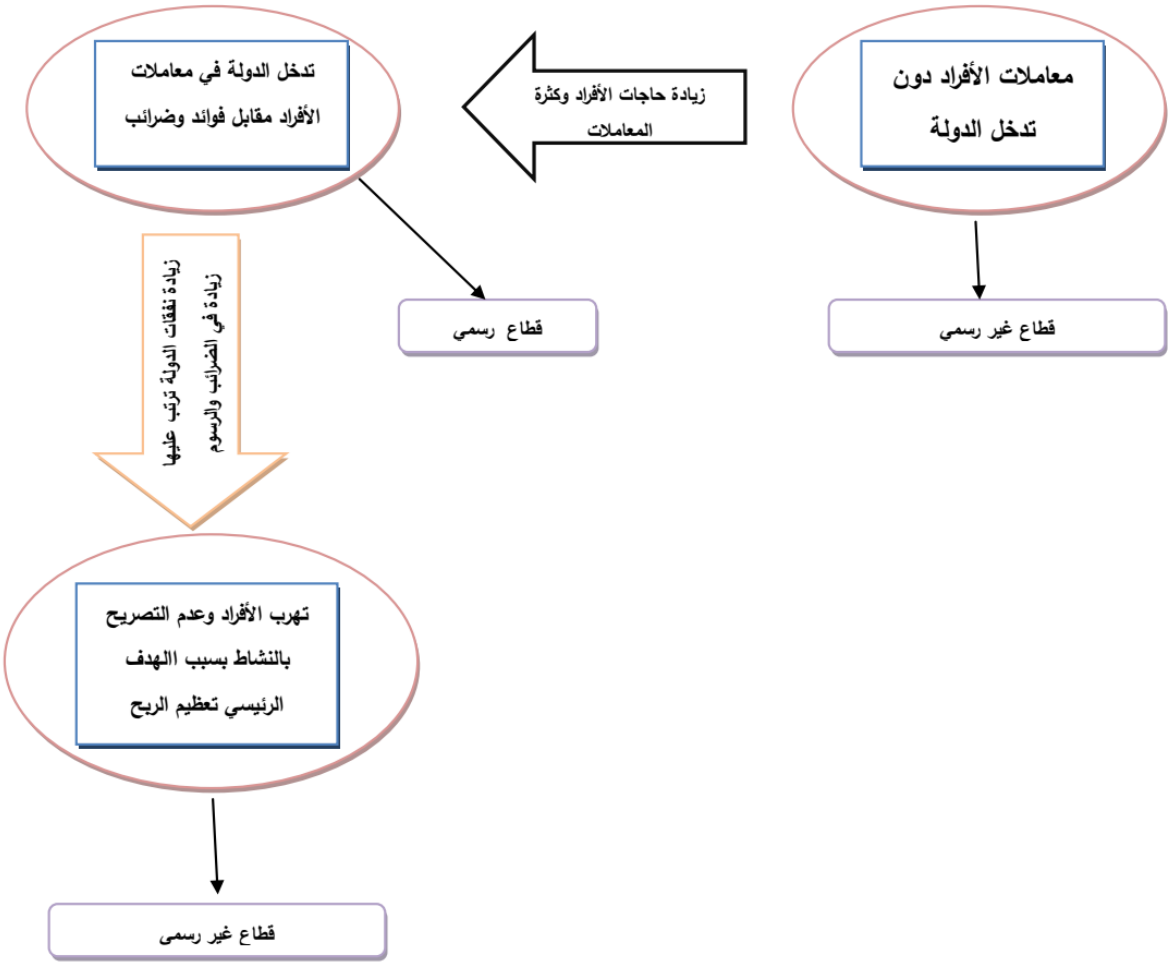

2.1مختلف التسميات للاقتصاد غير رسمي

تعددت التسميات وتنوعت نذكر منها ما يلي: الاقتصاد غير رسمي، الاقتصاد غير مصرح، الاقتصاد الخفي الاقتصاد المغمور، اقتصاد تحت الماء، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد المستقل، الاقتصاد الرمادي، الاقتصاد الهامشي الاقتصاد غير مرئي، الاقتصاد المضاد، الاقتصاد غير قانوني، الاقتصاد غير مسجل، الاقتصاد غير مرصود الاقتصاد تحت الأرض، الاقتصاد الثانوي، الاقتصاد المزدوج، الاقتصاد الغامض، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد المحيطي، اقتصاد الظل.وقد قسمت هذه التسميات إلى ثلاث مجموعات:

- **المجموعة الأولى:** وتشير إلى مفهوم السرية، أطلق على العديد من المصطلحات تدل على السرية من أبرزها:الاقتصاد التحتي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد السري إلا انه ورغم التسميات التي تدل على انه هناك نشاط خفي غير مشروع فلا يمكن الجزم بهذا لأنه يوجد نشاطات شرعية غير معلن عليه مثل الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الفرد من أعمال غير مبلغ عنها أماغير شرعية كالإتجار بالمخدرات، السلع المسروقة.
- **المجموعة الثانية:** تشير إلى مفهوم اللانظامية وسميت الظاهرة وفقا لهذا المفهوم بعدة مسميات الاقتصاد غير الرسمي، اللانظامي، غير منظم.لكنه مفهوم ضيق لا يأخذ في اعتباره الأنشطة غير رسمية.
- **المجموعة الثالثة:** تشير إلى العلاقة بالاقتصاد الرسمي و من ابرز المصطلحات الاقتصاد الظلي، الاقتصاد الموازي والتي تدل على انه هناك علاقة تربط المفهومين بالاقتصاد الرسمي ويفضل الكثيرون استخدام المفهومين بسبب أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة للسياسات المتبعة في الاقتصاد الرسمي(اندرواس، 2005، ص.25).

3.1 تعريف الاقتصاد غير الرسمي

هناك عدة تعاريف للاقتصاد غير الرسمي اختلف باختلاف الأخصائيين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصـــادية الدولية نذكر منها:

مكتب العمل الدولي "BIT":يعتبر اقتصاد غير رسمي إذا توفرت فيه 07 شروط (دراسة كينيا):

1) سهولة دخول السوق.
2) استعمال الموارد المحلية الخاصة.
3) الملكية العائلية للمؤسسة.
4) نشاطات على نطاق صغير.
5) الاعتماد على اليد العاملة.
6) التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
7) أسواق ذات المنافسة غير منظمة.

ومن هنا ظهر الجدل حول تعريف الاقتصاد غير رسمي ومن ابرز الاقتصادييناالاقتصادي Hart: طرح مشكل الدخل أو العائد غير رسمي كدخل إضافي ومكمل للعائد الرئيسي وأشار إلى أن الدخل العائلي مكون من دخل رسمي ودخل غير رسمي وبمعنى أخر وجود عمل مزدوج (عمل رسمي+عمل غير رسمي).

حسب الملتقى الدولي لإحصائيات العمل"cist": يعرفه على أنه مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلع أو خدمات بهدف خلق مناصب عمل ومدا خيل للإفراد الممارسين لهذه النشاطات وتتميز هذه الوحدات بضعف مستوى

التنظيم، اقتصاد ضعيف، عدم وجود تقسيم بين عامل رأس المال والعمل لعامل الإنتاج، تعتمد علاقات العمل على العمل الموسمي والعلاقات العائلية والاجتماعية.

المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل"14 cits": سنة 1987 عرف القطاع غير الرسمي على انه مجموعة من النشاطات الصغيرة والمستقلة تشغل مجموعة من العمال سوءا كانوا مأجورين أو غير مأجورين وتكون هذه المؤسسات دون تصديق من طرف السلطات.

المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل"15 cits": سنة 1993 عرفه على انه قطاع تابع أو ثانوي لقطاع المؤسسات العائلية والمعتمد في نظام المحاسبة للأمم المتحدة.

تعريف النظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة "scn93": عرفه هو مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الوطنية وغير مسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة.(مسعد، 1976.ص.22).

2. الخصائص التي تمييز القطاع غير رسمي

هناك عدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- **الافتقار إلى التنظيم:** يكون القطاع غير رسمي في غالب الأحيان غير منظم ومحرر من جميع القيود التنظيمية التي هي موجودة في القطاع الرسمي من حيث تنظيم العمل، الإنتاج والتوزيع، التسويق.
- **المرونة:** وتتمثل في مرونة العمل ومرونة الأجر ونظام السوق.
- **ضآلة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة:** يعتمد العمل في القطاع غير رسمي على الجهد البشري المبذول وتكثيف العمالة مقابل رأس المال الموجود أما بالنسبة للتكنولوجيا فهي قليلة وبسيطة لا تسرف في استهلاك الطاقة وتعتمد على الموارد المحلية.
- **صغر حجم المنشأة:** يلاحظ عادة في الاقتصاد غير رسمي صغر حجم المنشأة ولا يوجد مكان محدد ربما لممارسة النشاط الاقتصادي وعدد عمال عادة لا يتجاوز 10 أفراد.
- **تدني مستوى المهارة للعاملين:** لا يشترط في القطاع الرسمي ممارسة الأعمال مقابل مهارات معينة أو مستوى تعليمي معين وإنما غالبا ما يحتاج إلى مستويات متدنية يستطيع العمال من خلالها تبادل مواقع العمل وعادة ما يحصلون على مهارات من خلال التدريب داخل منظمات هذا القطاع.

3. التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي وأسباب تناميه

هو ذلك النشاط الذي يقوم به الأفراد في ظل ارتفاع البطالة والفقر وانعدام المساواة بين الجنسين وهشاشة العمل لتحقيق جملة من المزايا لاسيما فيما يتعلق بتوليد الدخل، ومن أهم الأسباب المساعدة على مزاولة الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي هو انخفاض متطلبات هذه الأنشطة من التعليم والمهارات ورأس المال. ومجالات هذا التشغيل نلخصها فيما يلي:

- **الأنشطة المشروعة:**الأعمال المنزلية بمقابل مادي، الأنشطة الجوارية، النشاطات المشروعة غير المصرح بها أو شبه مصرح بها.
- **الأنشطة غير المشروعة:**تجارة المخدرات، غسيل الأموال، الجريمة المنظمة (المتاجرة في الأسلحة والمنقولات الباهظة وتهريبها؛ الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية).

ومن أهم أسباب تنامي التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي نذكر ما هو إقتصادي و ما هو إجتماعي و سياسي، و ذلك كما يلي:

- **أسباب اقتصادية:**تعظيم الدخل و تقليل التكاليف، عجز سوق العمل عن خلق فرص عمل.
- **أسباب سياسية واجتماعية:**الفساد الإداري، الحظر.

يمكن تلخيص أهم أسباب ظهور الاقتصاد غير رسمي في الشكل (2).

الشكل(2): العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي

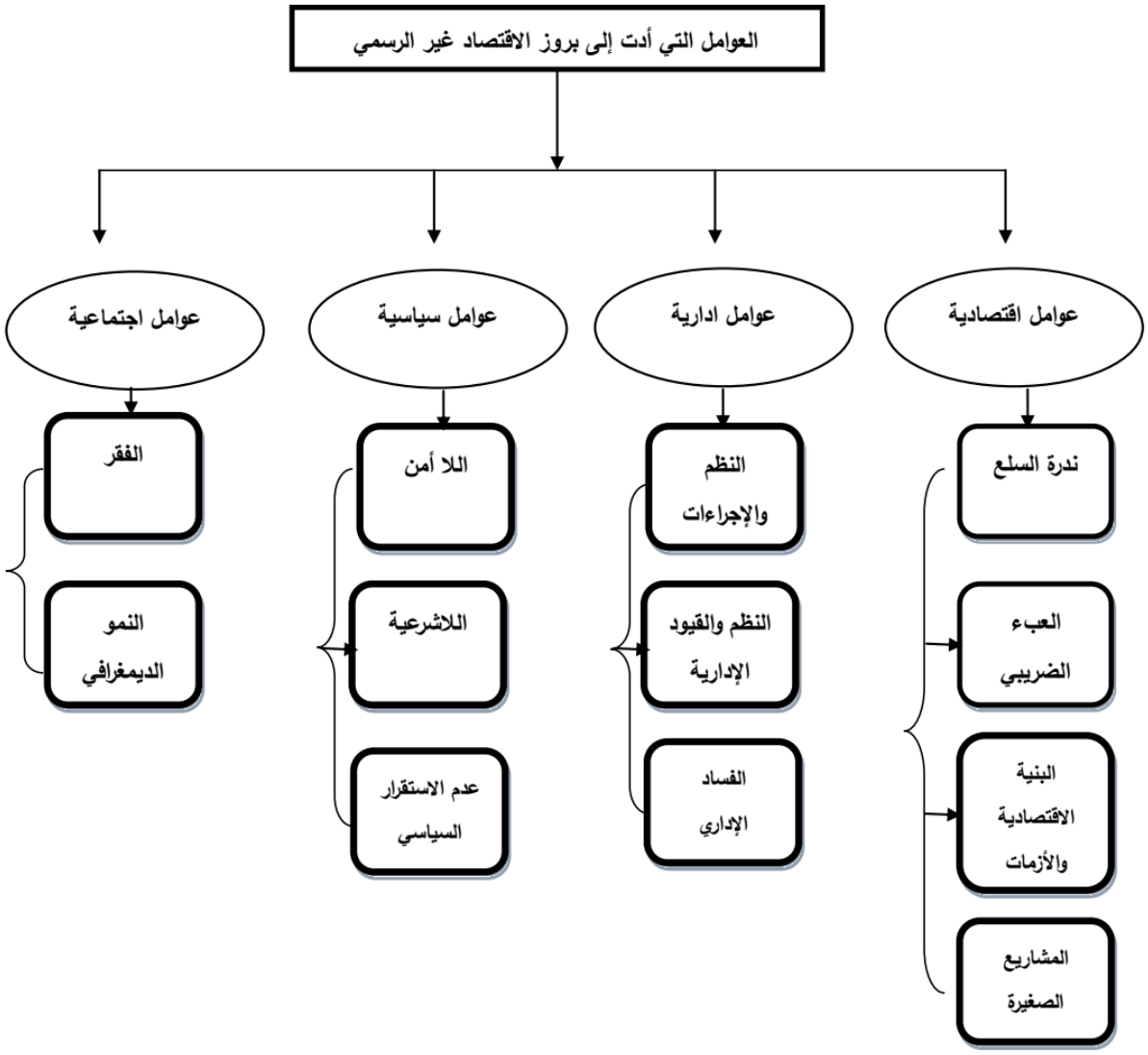

4. العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير رسمي

توجد علاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي يمكن دراستها من حيث الأهداف. العلاقة موجودة في الشكل (3).

الشكل (3): العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي من حيث الأهداف

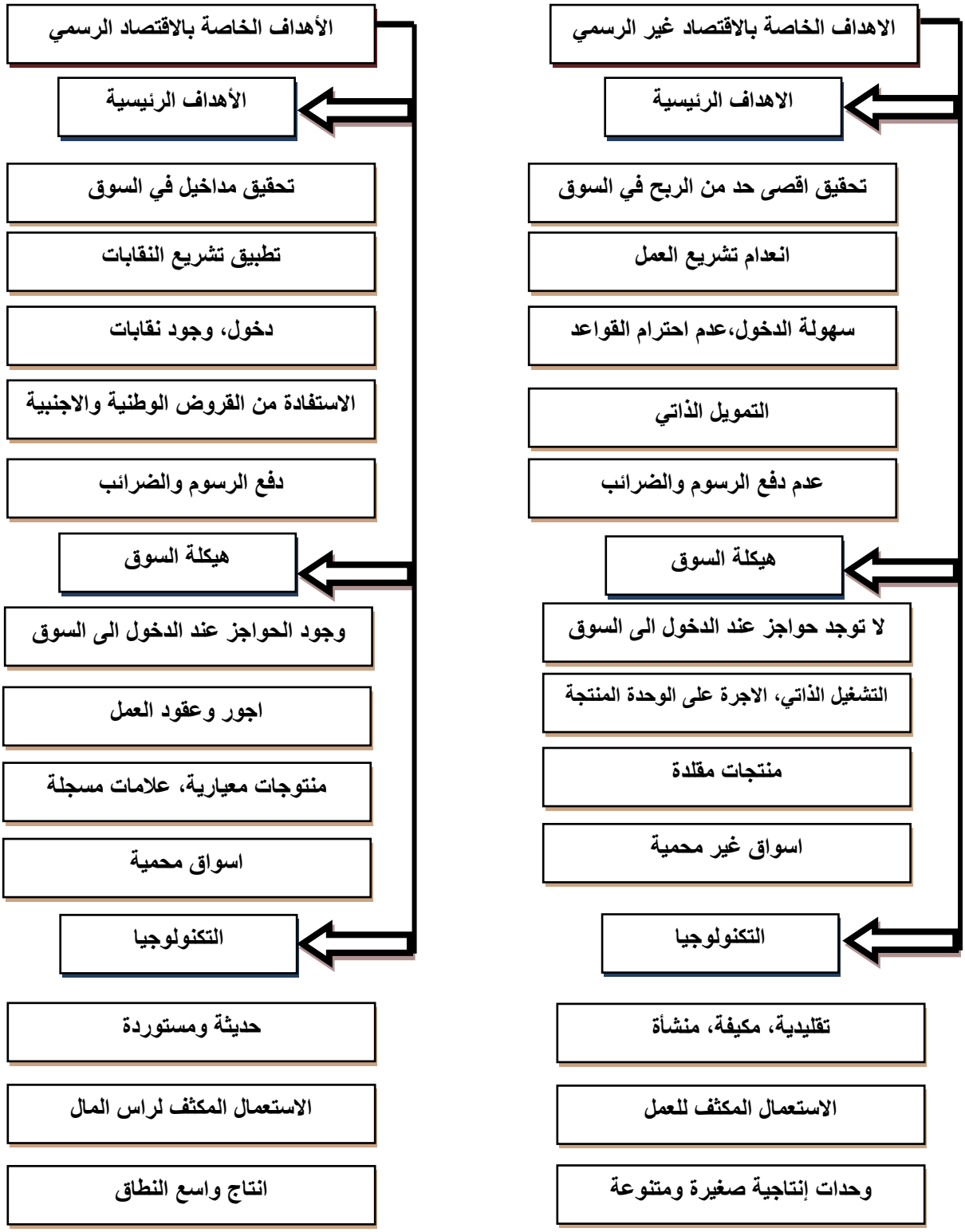

5.استراتيجيات منظمة العمل الدولية الخاصة بالانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم

إن منظمة العمل الدولية أصدرت التوصية رقم 204 بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وتتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي(تقرير، 2013، ص32):

- استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة.
- البيئة التنظيمية، بما فيها إنفاذ معايير العمل الدولية والحقوق الأساسية.
- التنظيم والتمثيل والحوار الاجتماعي.
- المساواة: نوع الجنس، الوضع من حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، العرق، الطبقة، السن، الإعاقة.
- روح تنظيم المشاريع، المهارات، التمويل، الإدارة، الوصول إلى الأسواق.(حمودة، 2011، ص40)
- مد نطاق الحماية الاجتماعي: إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية ونُظم الضمان الاجتماعي.
- استراتيجيات التنمية المحلية(الريفية والحضرية).

6. أهداف سياسات سوق العمل في إطار منظمة العمل الدولية

حددت ورقة لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية المؤرخة في مارس 2003 أهداف سياسات سوق العمل النشطة في منظمة العمل الدولية في أربع أهداف تتمثل في:

- **خلق العمالة:** خلق مؤسسات لتوظيف العمال، تدريبهم وضمان كفاءة بورصات العمل التي توفر المعلومات عن السوق.
- **الأمن المصاحب للتغير:** توفير دعم مؤقت للذين شردوا بسبب التغير الهيكلي وتزويدهم بالدخول البديلة أثناء هذه الفترة.
- **تحقيق الإنصاف:** التغلب على التمييز ضد العمال من كبار السن وذوي الإعاقة والمهاجرين والحد من التمييز ضد المرأة.
- **حد من ظاهرة الفقر:** العملاللائق هو أفضل ضمان ضد الفقر.

7. إضفاء الصفة المنظمة على الاقتصاد غير الرسمي

اكتساب الصفة المنظمة للاقتصاد غير الرسمي يحصل على العديد من الامتيازات منها خدمة للاقتصاد والمجتمع، وعملية الصفة المنظمة لها عدة مزايا نذكر منها:

- يعتبر وسيلة هامة لزيادة الموارد المالية للدولة
- الضمان الاجتماعي.
- الحماية الاجتماعية.
- التمويل.
- القدرة على التوسع في السوق.
- إمكانات زيادة النمو وتقليص البطالة والفقر.
- تقليص العديد من التكاليف التي كان يتحملها في البقاء في الصفة غير منظمة.

8. ايجابيات التحول إلي الاقتصاد الرسمي في مقابل سلبيات الاقتصاد غير الرسمي

بعد الاعتقاد القديم الذي كان سائدة حول القطاع غير الرسمي كونه وسيلة للتهرب من الضريبية والإفلات من القيود والقوانين الرسمية وعدم خضوعه لمعايير الرقابة ،أما حاليا فينظر إلى مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي على إنها عبء على المؤسسات الموجودة وأنها بقائها بهذا الشكل خارج الدائرة الرسمية يحرمها من العديد من المزايا التي تتمتع بها نظيرتها الرسمية نذكر منها:

- من ايجابيات التحول مزايا مرتبطة بحصولها على العديد الايجابيات تتعلق مثلا بحماية حقوق الملكية الفكرية.
- إمكانات الحصول على خدمات البنية التحتية التي تستفيد منها المؤسسات الرسمية.
- الحصول على التمويل وهي مزايا كبيرة.
- القدرة علي إمكانات التوسع في السوق.
- مزيد من الحماية للفئات الهشة والمحرومة وما يقدم للمؤسسات الرسمية.
- تقليص العديد من التكاليف التي كانت تتحملها للبقاء في الاقتصاد غير الرسمي.

9. واقع التشغيل غير الرسمي بالجزائر

ساهمت الإصلاحات الهيكلية التي باشرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات في تنامي معدلات البطالة لتصل إلى مستويات جد مرتفعة لم تشهدها الجزائر من قبل، خاصة بعد انتهاج الحكومة آنذاك جملة من الإجراءات على غرار تسريح العمال وخوصصة المؤسسات وغيرها، وهذا ما انعكس سلبا على سوق الشغل الذي عجز على خلق مناصب عمل في الاقتصاد الرسمي، لتتوجه بعدها نسبة عالية لممارسة أنشطة اقتصادية بعيدا عن الإجراءات الرسمية والقانونية.

يعادل 13% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

18% من مداخيل الأسر الجزائرية المنتجة.

يستحوذ 50 %من إجمالي الكتلة النقدية المتداولة. (بودلال، 2014، ص16)

10.التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

يؤدي التشغيل غير الرسمي دورا هاما في الحياة اليومية للكثير من الأفراد، وذلك من خلال توفير فرص العمل والمرونة في التوظيف مقارنة بالتشغيل الرسمي، ومن بين أسباب تنامي التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر:

- ارتفاع معدل النمو الديموغرافي بمستوى أكبر من معدل النمو الاقتصادي.
- الإصلاحات الهيكلية والنتائج التي أفرزتها.
- ارتفاع عوائد العمل غير الرسمي مقارنة بعوائد العمل الرسمي.
- ارتفاع معدلات البطالة، وعجز الدولة على توفير مناصب شغل. (زعلاني، 2011، ص38)

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بآثار وسلبيات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تبين لنا ما يلي:

- أن الجزائر من بين البلدان التي يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للكثير من الأفراد، رغم سلبياته وايجابياته، لذا ينبغي اعداد استراتيجية قطاعية متكاملة على المستوى الاقتصاد الكلي تراعي التنظيم والقوانين لمشاريع الأعمال للتحول من الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي.
- الإقرار بدور الاقتصاد غير الرسمي كمحرك لعمليات التنمية التي يعجز عن تحقيقها الاقتصاد الرسمي وبالتالي ضرورة الاهتمام به كاقتصاد قائم في حد ذاته، واضفاء الصفة المنظمة على هذا الأخير هي مدخل الاهتمام بالعمل اللائق، حيث تعتبر منظمة العمل الدولية أن تجسيد الهدف الخاص بالعمل اللائق هو أحسن سبيل لتحسين ظروف العمل.
- إصلاح وتعديل النظام الضريبي، اي بمعنى انه كلما زاد التهرب الضريبي زاد حجم الاقتصاد غير رسمي والعكس صحيح لذا يجب التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي.
- إصلاح المؤسسات الحكومية والحد من ظاهرة البيروقراطية والفساد، وتخفيف الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وخلق المشاريع الصغيرة.
- وضع التكامل الاقتصادي العالمي العديد من البلدان والقطاعات أمام تحديات كبيرة تتمثل في عدم المساواة في الدخل واستمرار مستويات عالية من البطالة والفقر وهشاشة الاقتصاديات أمام الصدمات الخارجية، وقد أثرت هذه الأمور بدورها على علاقة الاستخدام وأشكال الحماية التي تقدمها فالعديد من الداخلين الجدد إلى سوق العمل والعديد ممن يفقدون وظائفهم في الاقتصاد الرسمي، ويواجهون مشكل في الحصول على العمالة المنظمة.
- إستراتيجية تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلي الاقتصاد الرسمي يجب أن تتضمن إجراءات كثيرة، وضع استراتيجيات وطنية تستهدف توفير الحماية القانونية والاجتماعية للعمال في هذا القطاع، كما تقدم لهم الحوافر والتسهيلات للممارسة نشاطهم بشكل رسمي.
- إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي،يتضمن توفير مختلف أشكال الدعم لزيادة الطاقة الإنتاجية للأنشطة المؤهلة للنمو ، ثم التدريب والتأهيل لزيادة الإنتاجية.

المراجع

تقرير(2013). *الانتقال من الاقتصاد لغير منظم إلي الاقتصاد المنظم.* جنيف: مؤتمر منظمة العمل الدولية.

رشيد حمودة. (2011). استرتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في طل التخطيط للتنمية المستدامة. *رسالة ماجستير* ، 40. بسكرة، جامعة بسكرة، الجزائر.

عاطف وليم اندرواس. (2005). *الاقتصاد الظلي،المفاهيم والمكونات،الاسباب.* الجامعة الاسكندرية: مؤسسة شباب.

علي بودلال. (2014). القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية. *مجلة بحوث اقتصاديةعربية* (65)، 16.

محمد زعلاني. (2011). شمولية ظاهرة الاقتصاد غير موازي بالإشارة إلي الاقتصاد الجزائري. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (10)، 38.

محمود محمود مسعد.(1976).*دور منظمة العمل الدولية في خلق وتطبيق قانون دولي للعمل.* القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.